مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2026/04/10

الرقم : 29306

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الريع الصناعي والمتاجرة بالعقار الصناعي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

تداولت منابر إعلامية، مؤخرا، وجود اختلالات خطيرة في تدبير العقار الصناعي، حيث تم رصد تورط أشخاص- ضمنهم بعض المنتخبين- في المتاجرة ببقع مخصصة حصريًا للاستثمار الصناعي، وتحويلها إلى مصدر للاغتناء غير المشروع عبر إعادة بيعها بأسعار خيالية. هذه الممارسات أدت إلى حرمان المستثمرين الحقيقيين من الولوج إلى العقار العمومي، وأثرت سلبًا على التنمية الصناعية في مدن كبرى مثل طنجة والدار البيضاء والقنيطرة، وغيرها، في وقت تتحدث فيه الحكومة عن ضرورة تفعيل القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية لضمان حكامة رشيدة ومنع المضاربات العقارية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات العاجلة والصارمة التي تعتزمون اتخاذها لتفعيل القانون رقم 102.21، وضمان تطهير المناطق الصناعية من مظاهر الريع العقاري، بما يحمي المستثمرين الحقيقيين ويعيد الثقة في تدبير العقار الصناعي كرافعة للتنمية الاقتصادية الوطنية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نعيمة الفتحاوي